التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر
خـــلال الفـترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٧)

Inter-trade between Egypt and the Group of 15 Countries (2007 – 2017)

دكـتـور

عــزت ملــوك قنـــاوى

قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة- جامعة كفرالشيخ

Assistant Prof.

Ezzat Molouk Kenawy

Department of Economics and Public Finance

Faculty of Commerce - Kafr El -Sheikh University

الملخص :

يهدف هذا البحث إلي تحليل التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) مع التعرض لأهم المعوقات والقيود التي تحد من توسيع التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة .

وتكمن إشكالية البحث في التعرف على أهم الأسباب الرئيسية لضعف وتدنى حجم التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة والتي لا تزيد عن نحو ١١,٣% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لمصر .

وقد أظهرت نتائج البحث أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر مع دول المجموعة بلغت نحو ١٠٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧. كما بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول المجموعة نحو ١٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ (١٠,٣% من إجمالي الصادرات المصرية) وتعتبر هذه النسبة محدودة وضئيلة للغاية. كما تزايدت واردات مصر من دول المجموعة وبلغت نحو ٨٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧. وقد ترتب على تزايد الواردات المصرية من دول المجموعة تسجيل عجز في الميزان التجاري المصري لصالح دول المجموعة ككل بقيمة ٦٧,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧ نتيجة انخفاض نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات من دول المجموعة والتي بلغت نحو ٢٢,٣% عام ٢٠١٧م . وتعتبر الهند والبرازيل وماليزيا والجزائر والأرجنتين وإندونيسيا وكينيا ونيجيريا من أهم الشركاء التجاريين لمصر بين دول المجموعة، وهذا يعني تركيز تجارة مصر مع عدد محدود من دول المجموعة سواء من ناحية الصادرات أو الواردات .

ويوصى الباحث بضرورة العمل على خفض الواردات المصرية من دول المجموعة التي تعاني مصر من عجز في الميزان التجاري معها والعمل على زيادة الصادرات المصرية إلي باقي دول المجموعة التي تكاد تنعدم معها المعاملات التجارية.

الكلمات الدالة : التجارة البينية – العلاقات التجارية – الميزان التجارى – الشركاء التجاريين – مجموعة دول الخمسة عشر – مصر .

Abstract:

The research objective is to analyze the inter-trade between Egypt and the countries of the Group of 15 during the period (2007-2017). It also investigates the most important obstacles and constraints facing export development and limiting expansion of inter-trade between Egypt and the Group countries.

The problem of the research relates to reasons of the weakness and low volume of the inter-trade between Egypt and the countries of the Group of 15, which does not exceed 11.٣% of the total foreign trade volume of Egypt as a whole.

The results of the research showed that the total foreign trade value of the countries of the group with Egypt amounted to about 105.5 billion pounds in 2017.The total value of Egyptian exports to the countries of the group amounted to LE 19.2 billion in 2017 (10.3% of the total exports volume of Egypt),which this ratio is limited and very small. Egypt's imports from the countries of the group increased and amounted to 86.3 billion in 2017. The increase in Egyptian imports from the countries of the group resulted in a deficit in the Egyptian trade balance for the benefit of the countries of the group as a whole with a value of 67.0 billion pounds in 2017 due to the low coverage of Egyptian exports to imports from the countries of the group to 22.3% in 2017. India, Brazil, Malaysia, Algeria, Argentina, Indonesia, Kenya, and Nigeria, are considered one of the most important trading partners of Egypt among the countries of the Group of 15. This means the focus of Egypt's trade with a limited number of the countries of the Group, both in exports and imports hand.

The study suggested the need to work to reduce Egyptian imports from the countries of the group, which suffers from a deficit in the balance of trade with them and work to increase Egyptian exports to the rest of the group, which has almost no trade relations.
Keywords: Inter-Trade- Trade Relations - Balance of trade- trading partners- Group of 15 Countries - Egypt.

مقدمـــة :

شهد العالم المعاصر مع بداية النصف الثاني من القرن الماضـــي العديـــد مـــن المتغيرات في البيئة الدولية الاقتصادية والتي أحدثت تغيرات جوهرية في منهجية التبـــادل التجاري الدولي ، ومن أهم تلك المتغيرات زيادة درجة الاعتمـــاد المتبـــادل بـــين الـــبلاد المختلفة، وتزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية ، والعمـــل مـــن خـــلال تكـــتلات اقتصادية ، هذا بجانب تعاظم المساعي نحو ظاهرة عولمة الاقتصاد .

وهكذا ظهرت على الساحة الاقتصادية الدولية اتفاقيات التجارة الحرة والـــشراكة على المستويين الثنائي والجماعي، كما ظهرت التجمعات الاقتصادية الإقليميـــة، وحيـــث أصبح يوجد بكل منطقة قارية على الأقل تجمعاً من تلك التجمعات، مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا ، ورابطة التعاون الاقتصادي لـــدول آســـيا والباســـيفيك، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والسوق المشتركة لأمريكا الوســـطى، ورابطـــة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، ومنطقة الكاريبي للتجارة الحرة، ومنطقة التجارة الحـــرة للقارة الأمريكية (الشمالية والوسطى والجنوبية) ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربيـــة. وتعتبر هذه التكتلات تحدياً فعلياً للاقتصاد العالمي وبالأخص اقتصاديات الـــدول الناميـــة نظراً لضعف موقفها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وبخاصة بعـــد قيـــام منظمـــة التجارة العالمية وتحديات العولمة الاقتصادية (يوسف إبراهيم ، ٢٠١٢) .

وتعتبر مجموعة دول الخمسة عشر التي تم تأسيسها في سبتمبر عام ١٩٨٩ نوع من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تهدف إلى التعاون والتـــشاور الاقتـــصادي بـــين الجنوب والجنوب من خلال إقامة اتحاد تجاري للدول النامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الحديثة من ناحية ، وتوسيع نطاق التعاون بين دول الجنوب والجنـــوب وبـــين الـــشمال والجنوب بغرض القضاء على الفقر والتخلف الاقتصادي لهذه الدول من ناحية أخرى .

وتتكون مجموعة دول الخمسة عشر في الوقت الحاضر من تسعة عـــشر دولـــة موزعة على ثلاثة قارات هي: دول أفريقية وتشتمل على (مصر ، نيجيريا ، الـــسنغال ، الجزائر ، كينيا ، زيمبابوي) ، ودول آســـيوية (الهنـــد، ماليزيـــا، إندونيـــسيا، إيـــران، سيريلانكا)، ودول أمريكا اللاتينية الشمالية والجنوبية (البرازيل، المكسيك، الأرجنتـــين، شيلي، فنزويلا، بيرو، جاميكا، كولومبيا) .

وفى ضوء ذلك فقد تبنت مجموعة دول الخمسة عشر منذ قيامهـــا عـــدداً مـــن المشروعات في مختلف المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية وذلك في إطار هدفها لتوسيع قاعدة التعاون بين دول الجنوب .

وتستهدف مجموعة دول الخمسة عشر توسيع نطاق التعاون بين دول الجنـــوب والجنوب وبين الشمال والجنوب بغرض القضاء على الفقر والتخلـــف الاقتـــصادي لهـــذه الدول. حيث تم إنشائها على أساس إقامة نظام للتعاون والتبادل التجاري لدول المجموعـــة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي للدول النامية على المستوى الدولي بكفاءة وفعالية عاليـــة (وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨) .

ونظراً لأن مصر لم تكن بمعزل عن تلك التغيرات والأنماط التي برزت علـــى الساحة الاقتصادية الدولية ، بل كانت من أوائل الدول النامية التي تفاعلـــت معهـــا فكـــان لزاماً عليها أن تتجه إلى توثيق علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية على المستويين الثنـــائي والجماعي ، وذلك بغرض الحصول على مزيد من الأسواق للمنتجات المصرية، ولتحقيق شروط أفضل للتبادل التجاري مع هذه التكتلات ، خاصة بعد أن أصبح التصدير أولويـــة قومية لتحقيق النمو الاقتصادي .

وفى هذا الإطار كان قرار مصر بالانضمام إلى مجموعة دول الخمسة عشر، وكذلك قبول مصر بالإجماع عضواً في هذه المجموعة حديثاً اقتصادياً هاماً، حيث استهدفت مصر من خلال مشاركتها في التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بصفة عامة ومجموعة دول الخمسة عشر بصفة خاصة العمل على تضافر وتعاون جهود الدول المتقدمة والنامية من أجل احتواء بعض التأثيرات السلبية نتيجة تزايد الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين دول الشمال والجنوب وعدم تحقيق التوازن والتكافؤ بين اقتصاديات هذه الدول. وتعد مصر المنسق العام لعدد من المشروعات في مجموعة دول الخمسة عشر مثل مشروع الغاز والبتروكيماويات ومشروع الطاقة المتجددة، ومشروع النباتات الطبية والعطرية ومشروع تطبيقات الطاقة الشمسية. ونظراً لخبرة مصر في مجال إدارة الدين الخارجي فقد تقدمت بمشروع هدفه إنشاء " وحدة متابعة وإدارة الدين الخارجي " بالتعاون الفني مع عدد من الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية ، ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من خبرات هذه الوحدة لمساعدتها في إدارة الدين الخارجي لها (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، ٢٠١٨) .

المشكلة البحثية :

بالرغم من مساهمة الدول النامية بصفة عامة ومجموعة دول الخمسة عشر بصفة خاصة في ظاهرة التكتلات الاقتصادية، إلا أن حجم التجارة البينية لدول المجموعة مازال محدوداً (٩,٧%) ، حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر مع دول المجموعة نحو ١٠٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ١١,٣% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية ككل (٩٢٧,٣ مليار جنيه)، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول المجموعة نحو ١٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ١٠,٣% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية ككل (١٨٦,٧ مليار جنيه) وتعتبر هذه النسبة محدودة وضئيلة للغاية ، كما بلغ إجمالي واردات مصر من دول المجموعة نحو ٨٦,٣ مليار جنيه ، وقد ترتب على تزايد الواردات المصرية من دول المجموعة تسجيل عجز في الميزان التجاري المصري لصالح دول المجموعة بقيمة ٦٧,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧ ، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات من دول المجموعة نحو ٢٢,٣% .

وفى ضوء ذلك تكمن إشكالية البحث في التعرف على أهم الأسباب الرئيسية لضعف وتدنى حجم التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) .

هدف البحث :

يهدف البحث إلي تحليل التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) مع التعرض لأهم المعوقات والقيود التي تحد من توسيع التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة. وأخيراً ينتهي البحث باستخلاص مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها مع اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها دعم وتنشيط التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة .

فروض البحث :

ينبني البحث على الفروض التالية :

- يوجد تماثل في الصادرات المصرية وصادرات دول المجموعة يحول دون توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بينهما .
- توفر التكتلات الاقتصادية إمكانية لدعم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة .

- يمكن التغلب على المعوقات التي تحول دون تنمية العلاقات التجارية بين مصر ودول المجموعة .

منهجية البحث ومصادر البيانات :

اعتمد البحث في إطار التحليل المستخدم على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة التكتلات الاقتصادية وذلك باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية ومحاولة تحليلها في إطار مجموعة دول الخمسة عشر باستخدام النسب الإحصائية . ولتحقيق هذا الغرض البحثي فقد تم الاعتماد على البيانات من واقع البحث المكتبي من المراجع والكتب والدوريات العلمية والنشرات والتقارير من الجهات المختلفة المحلية والأجنبية ذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث .

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على ستة أجزاء رئيسية كالتالي :

الجزء الأول : التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر.
الجزء الثاني: العلاقات التجارية بين مصر والدول الإفريقية الأعضاء بالمجموعة.
الجزء الثالث: العلاقات التجارية بين مصر والدول الأسيوية الأعضاء بالمجموعة.
الجزء الرابع: العلاقات التجارية بين مصر ودول أمريكا اللاتينية الأعضاء بالمجموعة.
الجزء الخامس: القيود والمعوقات التي تواجه صادرات مصر إلي مجموعة دول الخمسة عشر
الجزء السادس: نتائج وتوصيات البحث.

الجزء الأول : التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧)

١- تطور حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري لمصر .

يتبين من الجدول رقم (١) أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر بلغت عام ٢٠٠٧ حوالي٢٤٣,٨ مليار جنيه ثم تزايدت من عام إلى أخر حتى بلغت نحو ٩٢٧,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٨١,٥%، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية نحو ٩١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ثم ارتفع ليصل إلى نحو ١٨٦,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت نحو ١٠٢,٢%، كما بلغ إجمالي واردات مصر نحو١٥٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ثم تزايدت بشكل ملحوظ إلى نحو ٧٤٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٨٦,٨%.

جدول (١)

تطور إجمالى قيمة حركة التجارة الخارجية والميزان التجاري لمصر خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	إجمالي الصادرات لمصرية	%	إجمالي الواردات المصرية	%	إجمالي قيمة التجارة الخارجية	الميزان التجاري المصري
٢٠٠٧	٩١٢٥٦	٣٧.٤	١٥٢٥٨٦	٦٢.٦	٢٤٣٨٤٢	(٦١٣٣٠)
٢٠٠٨	١٤٣١٠٧	٣٣.٢	٢٨٧٧٢٤	٦٦.٨	٤٣٠٨٣١	(١٤٤٦١٧)
٢٠٠٩	١٣٤٥٨٩	٣٥.٠	٢٤٩٩٤٩	٦٥.٠	٣٨٤٥٣٨	(١١٥٣٦٠)
٢٠١٠	١٥٤٨٥٠	٣٤.٠	٣٠٠٣٦١	٦٦.٠	٤٥٥٣١١	(١٤٥٥١١)
٢٠١١	١٨٨٣٥١	٣٣.٦	٣٧١٤٥٥	٦٦.٤	٥٥٩٧٩٦	(١٨٢٠٩٤)
٢٠١٢	١٧٨٥١٢	٢٩.٢	٤٣٣٦٩٨	٧٠.٨	٦١٢٢١٠	(٢٥٥١٨٦)
٢٠١٣	١٩٧٧٢٠	٣٠.٢	٤٥٥٩٩٨	٦٩.٨	٦٥٣٧١٨	(٢٥٨٢٧٨)
٢٠١٤	١٩٥٢٨٠	٢٧.٢	٥٢٢٤٤٦	٧٢.٨	٧١٨٧٢٦	(٢٢٨١٦٦)
٢٠١٥	١٦٨٠٧٧	٢٢.٨	٥٦٨٩٣١	٧٧.٢	٧٣٧٠٠٨	(٤٠٠٨٥٤)
٢٠١٦	١٨٤٢٢٧	٢٠.٥	٧١١٣٤٨	٧٩.٥	٨٩٥٥٧٥	(٥٢٧١٢١)
٢٠١٧	١٨٦٧٣٦	٢٠.١	٧٤٠٦١٢	٧٩.٩	٩٢٧٣٤٨	(٥٥٣٨٧٦)

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

كما يتبين من الجدول أيضا أن إجمالي قيمة العجز في الميزان التجاري لمصر بلغ عام ٢٠٠٧ حوالي٦١,٣ مليار جنيه ثم تزايد العجز من عام إلى أخر حتى بلغ نحو ٥٥٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة بلغت نحو٨٠٣,٥%. كما يلاحظ ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة بشكل تدريجي ثم ارتفع بشكل كبير بدء من عام ٢٠١١ وهو عام قيام ثورة ٢٥ يناير، حيث بلغ العجز حوالي١٨٢,٠ مليار جنيه ثم استمر في الارتفاع بشكل ملحوظ حتى عام ٢٠١٧.

٢- التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧)

تساهم مصر بشكل فعال في غالبية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية لما لها من علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع معظم دول العالم، كما تعتبر مصر من الدول الأفريقية التي اندمجت في الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات وهي فترة ليست بقصيرة بالمقارنة ببقية أعضاء دول المجموعة الأخرى (**عبدالجابر خلاف ، ١٩٩٧**) .

وتعد مصر من الأسواق الاقتصادية والتجارية سريعة التوسع والنمو بحكم موقعها الجغرافي الفريد وثقلها السياسي المتميز إقليمياً ودولياً، حيث يصل تعداد سكانها نحو ٩٦,٨ مليون نسمة ويصل الناتج المحلي الإجمالي بها نحو ٥١٩,٥ مليار دولار ويبلغ معدل النمو الاقتصادي بها حوالي ٤,٢ عام ٢٠١٧، كما تعتبر من الدول التي ينخفض بها معدل التضخم (١٢,٤%) والبطالة (٦,٨%) بالمقارنة بأعضاء دول المجموعة .

بجانب ذلك فإن مصر تعمل على ضرورة التركيز على التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول النامية من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بينها وبين هذه التجمعات الإقليمية وبخاصة مجموعة دول الخمسة عشر(***على لطفي،٢٠٠٧***). ويوضح الجدول رقم (٢) حجم التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٧).

جـدول (٢)

حجم التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر

خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية لدول المجموعة	الواردات المصرية من دول المجموعة	حجم التجارة الخارجية مع دول المجموعة	العجز في الميزان التجاري المصري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	١٦.٨٤٠.٢	٣٠.٢٤٠.٢	٤٧.٠٨٠.٤	(١٣.٣٩٩.٠)	٥٥.٧
٢٠٠٨	١٧.٤٠٣.٣	٣٥.٧٣١.٦	٥٣.١٣٤.٩	(١٨.٣٢٨.٣)	٤٨.٧
٢٠٠٩	١٣.٥٦٨.٨	٢٦.٦٥٨.٠	٤٠.٢٢٦.٨	(١٣.٠٨٩.٣)	٥٠.٩
٢٠١٠	١٥.٨٨٣.١	٣٦.٠٤٨.٨	٥١.٩٣٢.٩	(٢٠.١٦٥.٧)	٤٤.٠
٢٠١١	٢٢.٤٧١.١	٥٢.٤٠٥.٥	٧٤.٨٧٦.٦	(٢٩.٩٣٤.٤)	٤٢.٩
٢٠١٢	٢٢.٣٣٩.٤	٥٨.٤٢٧.١	٨٠.٧٦٦.٥	(٣٦.٠٨٧.٧)	٣٨.٢
٢٠١٣	٢٥.٣٥٧.٨	٥٧.٩٤٦.٩	٨٣.٣٠٤.٧	(٣٢.٥٨٩.١)	٤٣.٧
٢٠١٤	٢٣.٩١٦.٧	٥٩.٤١٧.٣	٨٣.٣٣٤.٠	(٣٥.٥٠١.٦)	٤٠.٣
٢٠١٥	١٥.٧٩٦.٦	٦٤.٩١٠.٢	٨٠.٧٠٦.٨	(٤٩.١١٤.٦)	٢٤.٣
٢٠١٦	١٨.٥١٠.٢	٨٧.٤٨٥.٣	١٠٥.٩٩٥.٥	(٦٨.٩٧٥.١)	٢١.٢
٢٠١٧	١٩.٢٤٣.٥	٨٦.٣١٧.٢	١٠٥.٥٦٠.٧	(٦٧.٠٧٣.٧)	٢٢.٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨

ويتبين من الجدول رقم (٢) أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول المجموعة مع مصر عام ٢٠٠٧ بلغ حوالي٤٧ مليار جنيه ثم تزايدت من عام إلى أخر حتى بلغت نحو ١٠٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ١١,٣% من إجمالي التجارة الخارجية المصرية ككل ، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول المجموعة نحو ١٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ثم ارتفع لبصل إلى نحو ١٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ كما بلغ إجمالي واردات مصر من دول المجموعة نحو٣٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ثم تزايدت بشكل ملحوظ إلى نحو ٨٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧، وقد ترتب على تزايد الواردات المصرية من دول المجموعة تسجيل عجز في الميزان التجاري المصري لصالح دول المجموعة بقيمة ١٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ثم استمر العجز في الارتفاع ليصل إلى نحو ٦٧,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧ نتيجة تراجع نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات من دول المجموعة من ٥٥,٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢,٣% عام ٢٠١٧. كما بلغت نسبة التجارة البينية لدول المجموعة ككل عام ٢٠١٧ حوالي٩,٧% من إجمالي التجارة الخارجية لها ***(World Bank, world development report,2018)***

الجزء الثانى : العلاقات التجارية بين مصر والدول الإفريقية الأعضاء بالمجموعة

١- العلاقات التجارية بين مصر والجزائر .

تعد الجزائر أكبر شريك تجاري إفريقي لمصر، حيث ترتبط مصر والجزائر بعدة اتفاقيات تنظم العلاقات والتعاون بينهما في المجال التجاري والاقتصادي، ومن أهم هذه الاتفاقيات: اتفاق إنشاء اللجنة العليا المصرية الجزائرية المشتركة عام ١٩٨٩، اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٩١ لتنظيم علاقات التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين ، اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة عام ١٩٩٧ ، واتفاق تجنب الازدواج الضريبي عام ٢٠٠١، وبروتوكول التعاون في مجال الاستثمار عام ٢٠٠٥ ، وكذلك اتفاق النقل البحري والبرى، واتفاق التعاون في مجال السياحة والصناعات التقليدية، بجانب التوقيع على سبعة عشر اتفاقية مذكرة تفاهم بين البلدين عام ٢٠١٤ شملت العديد من القطاعات منها في مجال تنمية الصادرات وحماية المستهلك والتعاون بين بورصة الجزائر والبورصة المصرية والتأمين وإعادة التأمين، ومذكرة التفاهم في مجال الخدمات البيطرية بين البلدين ومذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال التكوين والتدريب المهنى .

كما تعد مصر المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع النفط والغاز بإجمالي استثمارات تبلغ قيمتها حوالي ٤,٢ مليار دولار. ويوجد بالجزائر حوالي ٣٢ شركة مصرية تعمل في مجال الاتصالات ، الإنشاءات والأشغال العمومية، الصناعة الخدمات، الزراعة. ويبلغ عدد المشروعات المصرية في الجزائر ٣٢ مشروعاً بحجم استثمارات تقدر بنحو ٤,٩ مليار دولار، وتتنوع الاستثمارات المصرية في قطاعات الزراعة ومواد البناء والصناعة والخدمات والاتصالات بجانب ذلك ساندت الجزائر مصر في العديد من الأزمات أخرها إرسال الجزائر باخرة محملة بـ٣٠ ألف طن سولار، كدعم منها لمصر في أزمتها، عقب إعلان شركة أرامكو السعودية في أكتوبر ٢٠١٦ عن وقف الشحنات البترولية لمصر .

جـــدول (٣)
حجـــم التجـــارة البينيـــة بين مصـــر والجزائـــر
خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

السنة بيان	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	٩١٤.٦	١٢٠٩.٣	٢١٢٣.٩	(٢٩٤.٧)	٧٥.٦
٢٠٠٨	١٠٣١.٧	٢٦٩٧.٤	٣٧١١.١	(١٦٦٥.٧)	٣٨.٢
٢٠٠٩	٢١١٩.٨	٢١٠٠.٧	٤٢٢٠.٥	١٩.١	١٠١
٢٠١٠	١٥١٠.٩	٢٣٣٨.٢	٣٨٤٩.١	(٨٢٧.٤)	٦٤.٦
٢٠١١	٢٣٠٧.٥	٤٠٧٩.٣	٦٣٨٦.٨	(١٧٧١.٨)	٥٦.٦
٢٠١٢	٢٤٠٣.٥	٥٨٧٨.٤	٨٢٨١.٩	(٣٤٧٤.٩)	٤٠.٩
٢٠١٣	٣٤٨٦.٥	٢٨٢٦.٠	٦٣١٢.٥	٦٦٠.٥	١٢٣.٤
٢٠١٤	٤١٣٩.٢	١٣٧٣.١	٥٥١٢.٣	٢٧٦٦.١	٣٠١.٤
٢٠١٥	٣٥٧٣.٢	٣٦٨٥.٣	٧٢٥٨.٥	(١١١.٠)	٩٧.٠
٢٠١٦	٤٨٤٢.٤	٣٠٧٦.٢	٧٩١٨.٦	١٧٦٦.٠	١٥٧.٤
٢٠١٧	٥٨٩٧.١	٤٧٣٦.٥	١٠٦٣٣.٦	١١٦٠.٦	١٢٤.٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨

حيث يشير الجدول رقم (٣) إلى تذبذب وتقلب حجم التجارة بين مصر والجزائـــر مابين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٧)، حيث بلغ حجم التجـــارة البينية بينهما عام٢٠٠٧ حوالي ٢,١ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٤,٢ مليار جنيـــه عام ٢٠٠٩ في حين انخفض حجم التجارة ليصل إلي نحو ٣,٨ مليار جنيه عـــام ٢٠١٠، ثم ارتفع حتى وصل إلي نحو ٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٢، ثم اســـتمر فـــي الانخفـــاض ليصل إلى نحو ٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ثم ارتفع حتى وصل إلي نحو ١٠,٦ مليـــار جنيه عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نحو١٠% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعـــة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميـــزان التجـــاري فـــي صالح الجزائر خلال بعض السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠،٢٠٠٨-٢٠١٢،٢٠١٥) وفى صالح مصر لباقي سنوات الدراسة. حيث ارتفعت الصادرات المصرية للجزائر من نحـــو ٩١٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ســـنوية تقـــدر بنحو ٥٤,٥ %، في حين ارتفعت الواردات المصرية من الجزائر من نحـــو ١,٢ مليـــار جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة ســـنوية تقـــدر بنحـــو ٢٩,٢ % .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية للجزائر في السلع الغذائية والمنتجات المعدنيـــة والمواد الكيماوية والمنتجات الخشبية والغزول القطنية المخلوطـــة والأقمـــشة والملابـــس الجاهزة والسيراميك والأجهزة الكهربائية والأثاث. بينما تشمل أهم الواردات المصرية من الجزائر المنتجات المعدنية والورق المقوى والصحف والمجلات وأجهزة التكييف .

٢- العلاقات التجارية بين مصر وكينيا .

تعد كينيا بعد الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري إفريقي لمـــصر، حيـــث تزايـــد حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا بشكل واضح نتيجة عضوية البلـــدين فـــي تجمـــع الكوميسا ، حيث وقعت مصر مع كينيا اتفاقيتان للتجارة هما: اتفـــاق تجـــارة بـــالعملات، واتفاق للتعاون الاقتصادي عام ١٩٨٠م ، واتفاقية تعاون في مجال الزراعـــة واســـتيراد

اللحوم عام٢٠١٠م . بجانب التوقيع على خمسة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بينهما عام ٢٠١٥ في مجالات تعزيز التبادل التجاري والنقل والطاقة والمياه والثروة السمكية، ومذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار في مصر وهيئة الاستثمار في كينيا .

كما تم الاتفاق على إنشاء "غرفة تجارية مصرية كينية مشتركة " تتولى التنسيق بين رجال الأعمال في الجانبين وتوفير المعلومات اللازمة لهما من أجل التعرف على الفرص المتاحة لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري في كلا البلدين. بالإضافة إلى إقامة مجلس الأعمال المصري الكيني الثنائي لتنمية النشاط التجاري والاستثماري بين البلدين في يناير٢٠١٥. كما تم الاتفاق في فبراير ٢٠١٧ على تشكيل ستة لجان نوعية تتضمن قطاعات يتم التركيز عليها (قطاعات الهندسية، البتروكيماويات، الزراعة، الصحة، الطاقة، والأغذية) لزيادة التبادل التجاري بين البلدين من ٤٠٠ مليون إلى مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢. بالإضافة إلى تأسيس شركة في كينيا برأس مال مصري لتكون منفذ الترويج للمنتجات المصرية إلى شرق أفريقيا، وإقامة مصنع تعبئة وتغليف الشاي في المنطقة الصناعية بالعين السخنة لتصديرها للدول الأوروبية والخليج العربي، ومنطقة شرق وسط آسيا .

جـدول (٤)

حجم التجارة البينية بين مصر وكينيا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	٥٢٧.٤	٩٨٨.٦	١٥١٦.٠	(٤٦١.٢)	٥٣.٣
٢٠٠٨	٦٢٥.٨	١٠٩٧.٧	١٧٢٣.٥	(٤٧١.٩)	٥٧.٠
٢٠٠٩	٦٤٦.٦	١١٥٥.١	١٨٠١.٧	(٥٠٨.٥)	٥٦.٠
٢٠١٠	١٤١٨.١	١١٦٨.٦	٢٥٨٦.٧	٢٤٩.٤	١٢١.٣
٢٠١١	١٣٧٥.٩	٢٠٠٨.٤	٣٣٨٤.٣	(٦٣٢.٥)	٦٨.٥
٢٠١٢	١٧٦٧.٥	٢٠٢٣.٧	٣٧٩١.٢	(٢٥٦.٢)	٨٧.٣
٢٠١٣	١٦٧٩.١	١٨٥٨.٤	٣٥٣٧.٥	(١٧٩.٣)	٩٠.٣
٢٠١٤	١٧٧٩.٣	٢٣٥٠.٢	٤١٢٩.٤	(٥٧١.١)	٧٥.٧
٢٠١٥	١٨٦٣.٦	٢٠٩٩.٥	٣٩٦٣.١	(٢٣٧.١)	٨٨.٧
٢٠١٦	٢٧٢٢.٥	٢٩٧٩.٤	٥٧٠١.٩	(٢٥٧.١)	٩١.٣
٢٠١٧	٥٣٤٦.٧	٢٩٨٧.٢	٨٣٣٣.٩	٢٣٥٩.٥	١٧٩.٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن حجم التجارة البينية بينهما عام٢٠٠٧ بلغ حوالي ١,٥ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ في حين تزايد حجم التجارة بشكل ملحوظ ليصل إلي نحو ٤,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤، ثم انخفض ليصل إلى نحو ٥ مليار جنيه عام ٢٠١٥، ثم ارتفع بشكل أكبر حتى وصل إلي نحو ٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نحو ٧,٩% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح كينيا خلال فترة الدراسة باستثناء السنوات(٢٠١٧،٢٠١٠). حيث ارتفعت الصادرات المصرية لكينيا من نحو ٥٢٧,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٩٠,٦ % . في حين ارتفعت الواردات المصرية من كينيا من نحو ٩٨٨,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٣,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢٠,٤ % .

وتشمل أهم الصادرات المصرية إلي كينيا: السكر ومنتجات الحديد والصلب وإطارات وبطاريات السيارات والمنتجات الورقية والكيماويات والمنظفات الصناعية والمحولات الكهربائية والأدوية والمعدات الهندسية ومواد العزل والأرز وغيرها. كما تشمل أهم الواردات المصرية من كينيا : الشاي والتبغ وإطارات السيارات والمواد الكيماوية والزيوت والفواكه والخضروات الطازجة والزهور المجففة وأحبار الطباعة .

٣- العلاقات التجارية بين مصر ونيجيريا .

تعد نيجيريا بعد كينيا ثالث أكبر شريك تجاري إفريقي لمصر، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية النيجيرية تطوراً واضحاً في مجال تعزيز التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، بجانب الاستفادة من الثقل السكاني والاقتصادي لكل منهما علي المستوي الإفريقي والتنسيق والتعاون الاقتصادي بينهما في المحافل التجارية الدولية والإقليمية، والربط بين الميزة النسبية المتوافرة لكل من مصر في التجمع الاقتصادي لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ، ونيجيريا في التجمع لدول غرب إفريقيا (الايكواس) .وتمثلت العلاقات التجارية بين الدولتين في توقيع عدد من الاتفاقيات أهمها : اتفاقية التجارة عام ٢٠٠٢ ، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات عام ٢٠٠٠ ، اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني عام ١٩٨٢ ، مذكرة تفاهم بين مركزي تنمية الصادرات بين الدولتين عام ١٩٩٨ ، مذكرات تفاهم في مجال النقل الجوى عام ٢٠٠٧ ، إقامة مجلس الأعمال المصري النيجيري عام ٢٠٠٨، ويمثل مجلس الأعمال آلية رئيسية في دعم العلاقات التجارية مع نيجيريا .

جـدول (٥)
حجم التجارة البينية بين مصر ونيجيريا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	١٤٦٣.٢	١٩.٨	١٤٨٣.٠	١٤٤٣.٤	٧٣٨٩.٩
٢٠٠٨	٢٥٥١.١	١٤.٦	٢٥٦٥.٧	٢٥٣٦.٥	١٧٤٧٣.٣
٢٠٠٩	٥٠٥.٤	١٣.٧	٥١٩.١	٤٩١.٧	١٣٦٥٩.٤
٢٠١٠	٨٣٢.٣	٦.٨	٨٣٩.١	٨٢٥.٤	١٢٢.٤
٢٠١١	٦٨٧.٣	٩.٣	٦٩٦.٦	٦٧٨.١	٧٣٩٠.٣
٢٠١٢	٥٦٢.٩	٣٦.٨	٥٩٩.٧	٥٢٦.٠	١٥٢٩.٦
٢٠١٣	٦٧٤.٠	٢٠.١	٦٩٤.١	٦٥٣.٩	٣٣٥٣.٢
٢٠١٤	٧١٧.٠	٣٢.٠	٧٤٩.٠	٦٨٥.٠	٢٢٤٠.٦
٢٠١٥	٦٩٢.٠	٦٦٥.٠	١٣٥٧.٠	٢٧.٠	١٠٤.١
٢٠١٦	٧٩٧.٠	٣٢٣٩	٤٠٣٦.٠	(٢٤٤٢.٠)	٢٤.٦
٢٠١٧	٨٦٩.٠	٢٨٩٧	٣٧٦٦.٠	(٢٠٢٨)	٣٠.٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن حجم التجارة البينية بين البلدين عام ٢٠٠٧م بلغ حوالي ١,٥ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ في حين انخفض حجم التجارة الكلية بشكل مستمر ليصل إلي نحو ٧٤٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤، ثم ارتفع ليصل إلى نحو ١,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥، ثم ارتفع بشكل ملحوظ حتى وصل إلي نحو ٤,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٦، ثم انخفض ليصل إلى نحو ٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نحو ٣,٦% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح مصر خلال فترة الدراسة باستثناء السنوات (٢٠١٦،٢٠١٧) . حيث ارتفعت الصادرات المصرية لنيجيريا من نحو ١,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٧٣,٣% . ثم انخفضت الصادرات بشكل مستمر لتصل إلى نحو ٨٦٩ مليون جنيه عام٢٠١٧ بنسبة انخفاض تقدر بنحو ٦٦,٧% مقارنة بعام ٢٠٠٨م . في حين ارتفعت الواردات المصرية من نيجيريا من نحو ١٩,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٤٥٦ % .

وتشمل أهم الصادرات المصرية إلي نيجيريا الأسمدة والمعدات الثقيلة والأسلاك النحاسية والإطارات والمحضرات الغذائية والمحولات الكهربائية ومواسير الألمونيوم والمواد الكيماوية والمطبوعات والكتب. وتشمل الواردات المصرية من نيجيريا السلع الزراعية وأهمها بذور السمسم والصمغ العربي ومنتجات الصناعة التقليدية والكتل الخشبية وخلافه .

٤- العلاقات التجارية بين مصر وزيمبابوى .

تمثلت الاتفاقيات التجارية بين مصر وزيمبابوي في : اتفاقية إنشاء اللجنة المشتركة عام ١٩٨٨م ، والاتفاق التجاري بين البلدين عام١٩٩٧، واتفاق التعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية وغرفة التجارة الوطنية الزيمبابوية عام ١٩٩٤، واتفاق التعاون في مجال النقل الجوى عام ١٩٩١، واتفاقية التعاون الفني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا والحكومة الزيمبابوية عام ٢٠٠٢. أما فيما يتعلق بالتجارة البينية بين البلدين فيوضحها الجدول رقم (٦) .

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) محدودية حجم التجارة بين البلدين ، حيث بلغ حجم التجارة بينهما حوالي ١٧,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٧، ثم انخفض إلي نحو ٩,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٨ ، ثم ارتفع ليصل إلي نحو ١٧٢,٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠ ،ثم تراجع حجم التجارة بينهما ليصل إلي نحو ٩٧ مليون جنيه عام ٢٠١٥ ،ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلي نحو ١٩١,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ١,٨% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧ .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح مصر خلال فترة الدراسة باستثناء عام ٢٠١٠. حيث ارتفعت الصادرات المصرية إلى زيمبابوي من نحو ١٢,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٨٧ مليون جنيه عام٢٠١٧ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٤٢% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين انخفضت الواردات المصرية من زيمبابوي من نحو ٤,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٤,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ١,٢٥ % .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى زيمبابوي في الأدوية وألواح الفورمايكا والمنتجات الكيماوية والزيوت المعدنية والأوعية الزجاجية. في حين تتمثل الواردات المصرية من زيمبابوي في ورق التبغ والمصنوعات السكرية .

جـــدول (٦)

حجم التجارة البينية بين مصر وزيمبابوي خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	١٢.٣	٤.٨	١٧.١	٧.٥	٢٥٦.٢
٢٠٠٨	٦.٦	٢.٧	٩.٣	٤.١	٢٤٤.٤
٢٠٠٩	١٧.٢	١.٧	١٨.٩	١٥.٥	١٠١١.٨
٢٠١٠	٧٦.٩	٩٥.٩	١٧٢.٨	(١٩.٠)	٨٠.٢
٢٠١١	٦٩.٢	٥.٧	٧٤.٩	٦٣.٥	١٢.١٤
٢٠١٢	٦٩.٤	٤.١	٧٣.٥	٦٥.٣	١٧.٠
٢٠١٣	٥٧.٤	١٠.٦	٦٨.٠	٤٦.٧	٥.٤
٢٠١٤	٩٩.٠	٣٠.٠	١٢٩.٠	٦٩.٠	٣٣٠.٠
٢٠١٥	٩٥.٠	٢.٠	٩٧.٠	٩٣.٠	٤٧٥٠
٢٠١٦	١٦١.٠	٣.٠	١٦٤.٠	١٥٨.٠	٥٣٦٦.٧
٢٠١٧	١٨٧.٠	٤.٢	١٩١.٢	١٨٢.٨	٤٤٥٢.٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨

٥- العلاقات التجارية بين مصر والسنغال .

تتمثل العلاقات الاقتصادية بين مصر والسنغال في رغبة السنغال في تواجد مصر بقوة في منطقة غرب إفريقيا والساحل الغربي وأن يكون للسنغال وجود في منطقة شمال شرق أفريقيا. ومن أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وزيادة التبـــادل التجاري وقعت مصر مع السنغال عام ١٩٩٤ اتفاق تجارة بالعملات الحرة، وقد تم اختيار مصر ضيف شرف في معرض داكار الدولي عام ٢٠١٦ بعدد ٣٧ شركة بهدف تعريـــف الشركات المصرية بنوعية المنتجات والسلع التي يكون لها رواج فـــي القـــارة الأفريقيـــة والعمل على إنتاجها وتصديرها، ويبين الجدول رقم (٧) حجم التجارة بين البلدين .

جـــدول (٧)

حجم التجارة البينية بين مصر والسنغال خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	١٢٨.٠	٦.٤	١٣٤.٤	١٢١.٦	٢٠٠٠
٢٠٠٨	١٣٣.٥	٨.٢	١٤١.٧	١٢٥.٣	١٦٢٨
٢٠٠٩	١٢٥.٠	٥.١	١٣٠.١	١١٩.٩	٢٤٥١
٢٠١٠	١٧٨.٠	٦.٩	١٨٤.٩	١٧١.١	٢٥٧٩
٢٠١١	١٤٠.٥	٥.٥	١٤٦.٠	١٣٤.٩	٢٥٥٤.٥
٢٠١٢	٢٢٣.٨	١٤.٥	٢٣٨.٣	٢٠٩.٣	١٥٤٣.٤
٢٠١٣	٢٧٢.٨	٢.٠	٢٧٤.٨	٢٧٠.٨	١٣٦٤٠
٢٠١٤	٢٥٧.٠	٢.٠	٢٥٩.٠	٢٥٥.٠	١٢٨٥٠
٢٠١٥	٢٣٣.٠	١٣.٠	٢٤٦.٠	٢٢٠.٠	١٧٩٢.٣
٢٠١٦	٤٥٩.٠	١١.٠	٤٧٠.٠	٤٤٨.٠	٤١.٧
٢٠١٧	٤٧٨.٠	٩.٥	٤٨٧.٥	٤٦٨.٥	٥٠٣١.٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن حجم التجارة البينية بين مصر والسنغال عام٢٠٠٧ بلغ حوالي ١٣٤,٤ مليون جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ١٨٤,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠ في حين انخفض ليصل إلي نحو ١٤٦ مليون جنيه عام ٢٠١١، ثم ارتفع بشكل مستمر ليصل إلى نحو ٤٨٧,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نحو ٤,٦% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح مصر دائماً. حيث ارتفعت الصادرات المصرية للسنغال من نحو ١٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٤٧٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢٧,٣% مقارنة بعام ٢٠٠٨. في حين ارتفعت الواردات المصرية من السنغال من نحو ٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٩,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٤,٨% .

وتشمل أهم الصادرات المصرية إلي السنغال: الأسمدة، والدواء، والملابس الجاهزة، والسجاد ، السلع الغذائية المصنعة، الخضروات، والمبيدات الحشرية، مواد البناء، والسيراميك، والأدوات الصحية ، والزيوت النفطية، وبعض المنتجات الكيماوية، ومواد التغليف. أما أهم الواردات المصرية من السنغال فتتمثل في الأسماك وجلود البقر .

الجزء الثالث : العلاقات التجارية بين مصر والدول الأسيوية الأعضاء بالمجموعة

١- العلاقات التجارية بين مصر والهند .

تعد الهند أكبر شريك تجاري أسيوي لمصر، حيث تبلغ الاستثمارات الهندية في مصر حوالي ٣ مليار دولار،وتتركز معظمها في قطاعات الغزل والنسيج، تخزين البضائع المتنوعة، البترول والبتروكيماويات . بجانب استفادة مصر من الخبرة الهندية في مجال تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومجال الطاقة الشمسية وتنشيط التعاون مع المؤسسات الهندية في مجال البرمجيات وصناعة الحاسب الآلى .

وقد وقعت مصر مع الهند عدة اتفاقيات تجارية في مجالات مختلفة أهمها: اتفاق للتجارة عام ١٩٧٧ (بديلا لاتفاق التجارة والدفع الموقع ١٩٥٣) ويتم في إطاره إتمام كافة المعاملات التجارية بين البلدين بالعملات الحرة ، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام ١٩٦٩م ، وقد تضمنت أهم بنودها تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناتج عن التمويل العقاري والأرباح التجارية والصناعية، والنقل الجوي والبحري، والمشروعات المشتركة وغير ذلك ، اتفاقية التعاون الجمركي عام ١٩٩٧م ، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٠م ، اتفاقية لتطوير صناعة البرمجيات والغزل والنسيج عام ١٩٩٨، اتفاق التعاون في مجال النقل البحري الموقع عام ٢٠١٦م ، اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة عام ١٩٨٣ بشأن تشجيع تبادل المنتجات الوطنية وإقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية ، مذكرة تفاهم لتنمية مشروعات تطوير الصناعات الصغيرة عام ١٩٩٨م ، برنامج للتعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٩،مذكرة تفاهم في مجال ترويج وتنمية الصادرات عام ١٩٩٨،مذكرة تفاهم بين البورصة القومية الهندية وبورصتي القاهرة والإسكندرية عام ٢٠٠١، مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات الهندي وصندوق التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٢، مذكرة تفاهم بين هيئة المعارض والأسواق الدولية بمصر وهيئة تنمية التجارة الهندية عام ٢٠٠٣، بجانب مذكرة تفاهم في مجال التجارة والتعاون الفني عام ٢٠٠٨، والمنبثق عنها إنشاء لجنة تجارية مشتركة بين البلدين لتحديد فرص تنمية التجارة في السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات. ويبين الجدول رقم (٨) حجم التجارة بين البلدين .

جـــدول (٨)

حجم التجارة البينية بين مصر والهند خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	٨٦٣٤.٥	١٠٢٣٤.٧	١٨٨٦٩.٢	(١٦٠٠.٢)	٨٤.٤
٢٠٠٨	٩٠٤٥.٦	٩٥٨٦.٦	١٨٦٣٢.٢	(٥٤١.٠)	٩٤.٣
٢٠٠٩	٨٠٩٥.٠	٦٩٩٥.٨	١٥٠٩٠.٨	١٠٩٩.٣	١١٥.٧
٢٠١٠	٧١٨٨.٤	٨٨٣٠.١	١٦٠١٨.٥	(١٦٤١.٨)	٨١.٤
٢٠١١	١٣٥١٠.٧	٩٧٩٥.٠	٢٣٣٠٥.٧	٣٧١٥.٧	١٣٨.٠
٢٠١٢	١٢٧٨٤.٨	١٤٠٢٤.٥	٢٦٨٠٩.٣	(١٢٣٩.٧)	٩١.٢
٢٠١٣	١٤٧٢٤.٤	١٥٥٤٤.٦	٣٠٢٦٩	(٨٢٠.٢)	٩٤.٧
٢٠١٤	١٣٧٣٩.٠	١٨٠٦٤.٠	٣١٨٠٣	(٤٣٢٥)	٧٦.١
٢٠١٥	٦٨٥٧.٠	١٧٨٧٣.٠	٢٤٧٣٠	(١١٠١٦)	٣٨.٤
٢٠١٦	٦٢٠٨.٠	٢١١٩٩.٠	٢٧٤٠٧	(١٤٩٩١)	٢٩.٣
٢٠١٧	٧٨٥٤.٠	١٦٥٤٨.٠	٢٤٤٠٢	(٨٦٩٤)	٤٧.٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن حجم التجارة البينية بين مصر والهند عام٢٠٠٧ بلغ حوالي ١٨,٩ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٣١,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤ في حين انخفض ليصل إلي نحو ٢٤,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نحو ٢٣,١% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح الهند دائماً باستثناء عامي (٢٠٠٩، ٢٠١١). حيث ارتفعت الصادرات المصرية للهند من نحو ٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ١٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١١,٨% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من الهند من نحو ١٠,٢ مليار جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ١٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٦,٢% .

وتحتل الهند المرتبة الثانية بعد الجزائر من حيث استيعاب الصادرات المصرية وبلغت حصتها حوالي٤١,١% من إجمالي الصادرات المصرية لدول المجموعة عام ٢٠١٧. كما تأتي الهند في المرتبة الرابعة من حيث الواردات المصرية منها حيث تبلغ حصتها حوالي ١٩,١ % من إجمالي الواردات المصرية من دول المجموعة **(النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٨) .**

وتشمل أهم الصادرات المصرية إلى الهند : البقوليات، القطن الخام، الكيماويات غير العضوية ،الزيوت العطرية، منتجات البلاستيك، خامات معدنية، بترول خام ومنتجاته ومنتجات كيماوية أخرى. في حين تتمثل أهم الواردات المصرية من الهند في: السمسم وبذوره والشاي والبن والتوابل والمنتجات الصيدلانية والمعدات المتنوعة وقطع غيار ووسائل النقل وغزل القطن والمطاط الصناعي ومنتجاته .

٢- العلاقات التجارية بين مصر وأندونيسيا .

تعد اندونيسيا الشريك التجاري الأسيوي الثاني لمصر بعد الهند، حيث تتمثل الاتفاقات التجارية بين مصر وإندونيسيا في الاتفاقيات الآتية: اتفاق للتجارة عام ١٩٧٧ ويهدف لتشجيع التبادل التجاري ، اتفاق لإنشاء لجنة مشتركة بين البلدين عام ١٩٨٦،اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام ٢٠٠٧م ، مذكرة تفاهم للتعاون بين هيئة

الاستثمار والمناطق الحرة المصرية وهيئة باتام للمناطق الحرة الإندونيسية عام ٢٠٠٧،مذكرة تفاهم للتعاون بين هيئتي المعارض الدولية في البلدين عام ٢٠٠٧، مذكرة تفاهم بين الاتحاد التعاوني الإنتاجي المصري وغرفة التجارة والصناعة الاندونيسية للتعاونيات الصغيرة والمتوسطة حول إنشاء لجنة مشتركة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مايو٢٠٠٧ ، إنشاء مجلس الأعمال المصري الإندونيسي المشترك عام ٢٠٠٥م (**وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨**) . وفيما يلي بيان بحجم التجارة الخارجية بين مصر وإندونيسيا :

جـدول (٩)

حجم التجارة البينية بين مصر واندونيسيا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٧	٣٧٦.٤	٣٧٢٨.١	٤١٠٤.٥	(٣٣٥١.٧)	١٠.١
٢٠٠٨	٤٠٠.٢	٤١٤٢.٥	٤٥٤٢.٧	(٣٧٤٢.٣)	٩.٧
٢٠٠٩	٥٣٢.١	٢٩٦٤.٨	٣٤٩٦.٩	(٢٤٣٢.٧)	١٨.٠
٢٠١٠	٦٠٦.٨	٣٠١٧.١	٣٦٢٣.٩	(٢٤١٠.٢)	٢٠.١
٢٠١١	٦١٤.٧	٥٣٨٩.٢	٦٠٠٣.٩	(٤٧٧٤.٥)	١١.٤
٢٠١٢	١٠١٣.٠	٥٩٤٣.٧	٦٩٥٦.٧	(٤٩٣٠.٨)	١٧.٠
٢٠١٣	٦٧٩.٠	٦٢٨٠.٤	٦٩٥٩.٤	(٥٦٠١.٤)	١٠.٨
٢٠١٤	٥٤٠.٠	٧٤٢٥.٠	٧٩٦٥.٠	(٦٨٨٥.٠)	٧.٣
٢٠١٥	٥٨٠.٠	٤٤٤٦.٠	٥٠٢٦.٠	(٣٨٦٧.٠)	١٣.٠
٢٠١٦	٦٧١.٠	٩٣٦٣.٠	١٠٠٣٤.٠	(٨٦٩٢.٠)	٧.٢
٢٠١٧	٨٢٤.٦	٧٥٤٦.٣	٨٣٧٠.٩	(٦٧٢١.٧)	١١.٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن حجم التجارة البينية بين مصر وإندونيسيا عام٢٠٠٧ بلغ حوالي ٤,١ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٤ في حين انخفض ليصل إلي نحو ٥,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٥، ثم ارتفع ليصل إلي نحو ٨,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو ٨,٠% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح إندونيسيا دائماً. حيث ارتفعت الصادرات المصرية لإندونيسيا من نحو ٣٧٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٨٢٤,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو١٢% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من إندونيسيا من نحو ٣,٧ مليار جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ٧,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٠,٣ % (**صندوق النقد الدولى ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨**) .

وتأتي إندونيسيا في المرتبة السادسة من حيث تدفق الصادرات المصرية لها وتبلغ حصتها حوالي ٤,٣% من إجمالي صادرات مصر لدول المجموعة عام ٢٠١٧. كما تحتل إندونيسيا المرتبة الخامسة من بين دول المجموعة التي تستورد منها مصر وتبلغ الواردات المصرية منها حوالي ٨,٧% من إجمالي واردات مصر بين دول المجموعة عام ٢٠١٧م .

كما بلغ حجم الاستثمارات الإندونيسية في مصر عام ٢٠١٧ أكثر من ٩,٦ مليار جنيه ، وتتركز في مجالات صناعة النسيج ، صناعات الزجاج ، والصناعات

الغذائية. وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلي إندونيسيا في الفوسفات والأسمدة والقطن وقصب السكر والتوابل والألمونيوم والمنتجات الكيماوية. في حين تتمثل أهم الواردات المصرية من إندونيسيا في زيت النخيل وإطارات السيارات والمطاط والخشب والشاي والتبغ .

٣- العلاقات التجارية بين مصر وماليزيا .

تعد ماليزيا ثالث أكبر شريك تجاري أسيوي لمصر بعد الهند واندونيسيا، وقد تميزت العلاقات التجارية بين مصر وماليزيا بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية أهمها: اتفاق التجارة العام ، اتفاق تعاون اقتصادي وفني ، اتفاق منع الازدواج الضريبي ، اتفاق تنمية وحماية الاستثمارات، اتفاق النقل الجوى، مذكرة تفاهم حول التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري عام١٩٧٧، مذكرة تفاهم بين مركز تنمية الصادرات المصرية وهيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية عام ١٩٩٧ لتبادل المعلومات والفرص التصديرية، إنشاء "مجلس رجال الأعمال المشترك" بين البلدين في ٢٠٠٣م ، اتفاق تعاون بين الغرفة الوطنية الماليزية للتجارة والصناعة وجمعية رجال الأعمال المصريين عام ١٩٩٣ ، مذكرة تفاهم ثلاثية موقعة بين كل من هيئة التنمية الصناعية الماليزية من جانب وهيئة الاستثمار وهيئة التنمية الصناعية المصرية عام ٢٠٠٨م ، مذكرة تفاهم منشئة للجنة الفرعية المشتركة للتجارة والاستثمار عام ٢٠٠٩م ، مذكرة تفاهم بين البنك الأهلي المصري وبنك التصدير والاستيراد الماليزي عام ٢٠١٠ (**بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩**) ويبين الجدول رقم (١٠) حجم التجارة بين البلدين .

جـدول (١٠)
حجم التجارة البينية بين مصر وماليزيا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجارى	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	١٦١.٤	٣٢٨٧.٦	٣٤٤٩	(٣١٢٦.٢)	٥.٠
٢٠٠٨	١٩٩.٥	٣٠٥٢.٤	٣٢٥١.٩	(٢٨٥٢.٨)	٦.٥
٢٠٠٩	١٤٧.٠	٢٨٨٢.٤	٣٠٢٩.٤	(٢٧٣٥.٤)	٥.١
٢٠١٠	١١٧٧.٠	٤٤٤٤.٨	٥٦٢١.٨	(٣٢٦٧.٨)	٢٦.٥
٢٠١١	٧٨٥.١	٤٥٨٤.٢	٥٣٦٩.٣	(٣٧٩٩.١)	١٧.١
٢٠١٢	٩٨٥.٧	٣٩٤٤.٩	٤٩٣٠.٦	(٢٩٥٩.٢)	٢٥.٠
٢٠١٣	٩٥٣.٤	٣٧٩١.٣	٤٧٤٤.٧	(٢٨٣٨.٠)	٢٥.١
٢٠١٤	٧٢٦.٠	٣٦٨٢.٠	٤٤٠٨.٠	(٢٩٥٦.٠)	١٩.٧
٢٠١٥	٦٨٩.٠	٣١٢٣.٠	٣٨١٢.٠	(٢٤٣٤.٠)	٢٢.١
٢٠١٦	٥٦٤.٠	٤١٦٦.٠	٤٧٣٠.٠	(٣٦٠٢.٠)	١٣.٥
٢٠١٧	٧٥٦.٤	٤٢٢٧.٣	٤٩٨٣.٧	(٣٤٧٠.٩)	١٧.٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن حجم التجارة البينية بين مصر وماليزيا عام٢٠٠٧ بلغ حوالي ٣,٤ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠١١ في حين انخفض ليصل إلي نحو ٥,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧م ، وهو ما يمثل نحو ٤,٨% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح ماليزيا دائماً نتيجة اهتمامهم المكثف بالبحث عن فرص التصدير المتاحة لمصر، بالإضافة لفتح مكتب لهيئة تنمية الصادرات الماليزية في القاهرة. حيث ارتفعت الصادرات المصرية لماليزيا من نحو ١٦١,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٧٥٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٣٧% مقارنة بعام ٢٠٠٧م . في حين ارتفعت الواردات المصرية من ماليزيا من نحو ٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٧% **(صندوق النقد الدولى ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨) .**

وتأتي ماليزيا في المرتبة الرابعة من حيث تدفق الصادرات المصرية لها وتبلغ حصتها حوالي ٣,٩% من إجمالي صادرات مصر لدول المجموعة عام ٢٠١٧م . كما تحتل ماليزيا المرتبة الثانية من بين دول المجموعة التي تستورد منها مصر وتبلغ الواردات المصرية منها حوالي ٤,٩% من إجمالي واردات مصر بين دول المجموعة عام ٢٠١٧م .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لماليزيا في سبائك الألومونيوم، والبرتقال، والفوسفات، والأملاح المعدنية، والأسمدة المصنعة، وغزل القطن، والسجاد، والموكيت، ومنتجات الغزل والنسيج والتوابل. وتشمل أهم الواردات المصرية من ماليزيا في زيت النخيل، الأخشاب، الأجهزة الكهربائية، أجهزة الكومبيوتر، الكاكاو، إطارات السيارات، المنظفات الصناعية ، النحاس .

بالإضافة لذلك بلغ حجم الاستثمارات الماليزية في مصر نحو ١٢ مليار دولار منذ عام ٢٠٠١، في حين لا تتعدي الاستثمارات المصرية في ماليزيا نحو ٧,٨ مليون دولار منذ ٢٠٠٤. وتتمثل الاستثمارات الماليزية في مصر في استثمارات شركة "بترونـاس" الوطنية الماليزية للبترول والغاز الطبيعي والتي بلغت نحو ٣.٦ مليار دولار عام ٢٠١٧م .

٤- العلاقات التجارية بين مصر وسيريلانكا .

تستهدف مصر وسيريلانكا تعزيز التعاون والتنسيق الاقتصادي بينهما من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتوافرة لدي البلدين . وتتمثل الاتفاقات التجارية بين كل من مصر وإندونيسيا في الاتفاقيات الآتية: اتفاق تجارة عام ١٩٧٧،اتفاق تعاون اقتصادي وفني عام ١٩٨٧،اتفاق النقل الجوي عام ١٩٥٠،اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات عام ١٩٦٦،مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة القاهرة والغرفة التجارية السريلانكية عام ٢٠١٢،بروتوكول التعاون التجاري بين مصر وسريلانكا عام ١٩٩٦،ثم تأسيس مجلس رجال الأعمال المصري السريلانكي عام ٢٠٠٨ **(وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨).** وفيما يلي بيان بحجم التجارة الخارجية بين مصر وسيريلانكا .

جـــدول (١١)
حجم التجارة البينية بين مصر وسيريلانكا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	١٥٦.٨	١٢٢.٣	٢٧٩.١	٣٤.٥	١٢٨.٢
٢٠٠٨	١٧٨.٠	٧٣.٧	٢٥١.٧	١٠٤.٣	٢٤١.٥
٢٠٠٩	٨٧.٦	٨٢.٣	١٧٠.٠	٥.٣	١٠٦.٤
٢٠١٠	٨٩.١	٨٥.٠	١٧٤.١	٤.١	١٠٤.٨
٢٠١١	٨٠.٩	١٢٩.٢	٢١٠.١	(٤٨.٣)	٦٢.٦
٢٠١٢	٢١٨.٢	٢٥٢.٧	٤٧٠.٩	(٣٤.٦)	٨٦.٣
٢٠١٣	١٣٣.٦	٢٦٠.٤	٣٩٤.٠	(١٢٦.٨)	٥١.٣
٢٠١٤	١٦٦.٠	٢٦١.٠	٤٢٧.٠	(٩٥.٠)	٦٣.٦
٢٠١٥	١٢٧.٠	٢٦٨.٠	٣٩٥.٠	(١٤٢.٠)	٤٧.٤
٢٠١٦	٢٣٧.٠	٣٣١.٠	٥٦٨.٠	(٩٤.٠)	٧١.٦
٢٠١٧	٢١٨.٨	٢٩٥.٥	٥١٤.٣	(٧٦.٧)	٧٤.٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن حجم التجارة البينية بين مصر وسيريلانكا محدود حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي ٢٧٩,١ مليون جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٥١٤,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو 0.4% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح سيريلانكا منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧. حيث ارتفعت الصادرات المصرية لسيريلانكا من نحو ١٥٦,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٢١٨,٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٤,٠% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من سيريلانكا من نحو ١٢٢,٣ مليون جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ٢٩٥,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٤,٢% **(صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨)** .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى سيريلانكا في الخضروات والبترول ومنتجاته والصناعات الكيماوية والأسمدة والمنتجات المعدنية والمواد الخشبية. في حين تشمل أهم الواردات المصرية من سيريلانكا الفواكه الطازجة والشاي والبن وجوز الهند المجفف والطازج ونباتات العطارة والحرير والمطاط ومنتجاته **(النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٨)** .

٥- العلاقات التجارية بين مصر وإيران .

بالرغم من التقارب الجغرافي والتاريخي لكل من مصر وإيران ، إلا أن حجم التعاون الاقتصادي والتجارى بين البلدين لا يعبر بأي حال من الأحوال عن هذا التقارب ولا إمكانيات البلدين من الموارد الطبيعية أو القدرات البشرية ، بالإضافة إلى الإمكانيات الأخرى من النفط والمعادن وغيرها ، حيث أتسمت العلاقات بين البلدين بالعديد من التوترات التي انعكست على حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين. وفى حالة وجود تبادل تجاري فيتم ذلك عن طريق دوله ثالثة ، ولا توجد أي لجان تجارية مشتركة بين البلدين ، كما أن مصر ليس لديها مكتب تمثيل تجاري في إيران . وخلال انعقاد

المنتدى الاقتصادي المصري الإيراني في طهران في أكتوبر ٢٠١٢ طلبت إيران ضرورة تطوير العلاقات مع مصر علي جميع المستويات الاقتصادية والتجارية وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة في مجالات النفط والزراعة والسياحة وإنتاج السيارات وقطع غيار السيارات ، والصناعات الكيمائية وقطاعات البناء والتشييد والمجالات الصناعية وإنشاء مدن صناعية كبيرة توفر مزيد من فرص العمل وتؤدي إلي سرعة نمو الاقتصاد المصري . كما وقعت مصر وإيران أول برتوكول بينهما، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران. وفي يوليو ٢٠١٥ قامت إيران بإلغاء تأشيرات الدخول إلى أراضيها لمواطني سبع دول منها مصر لتنشيط قطاع السياحة في البلاد.

وتعتبر كل من مصر وإيران أعضاء في العديد المؤسسات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات التمويل الدولية، ويحكمها ما يحكم أعضاء تلك المنظمات من قوانين ولوائح ونظم من شأنه أن يساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، وتشتركان معا في بعض التكتلات الدولية كمجموعة الثمان النامية ومجموعة دول الخمس عشر، مما يوفر إطاراً قانونياً دولياً للتعاون بين البلدين وفرص أكبر للتكامل الاقتصادي بينهما **(يوسف إبراهيم ، ٢٠١٢)** .

ويتضح من الجدول رقم (١٢) أن حجم التجارة البينية بين مصر وإيران محدود وضئيل ، حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي٦٤٠,٧ مليون جنيه وانخفض بشكل تدريجي ليصل إلي نحو ٢٥١ مليون جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو ٠,٢% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح إيران منذ عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧. حيث انخفضت الصادرات المصرية لإيران من نحو ٤١٥,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٧٨,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو٨,١% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين انخفضت الواردات المصرية من إيران من نحو ٢٢٥,٢ مليون جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ١٧٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٢,٣% **(البنك الدولي ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨)** . وتتمثل أهم الصادرات المصرية لإيران في الموالح وخاصة البرتقال وكذلك المواد الصناعية. في حين تشمل الواردات المصرية من إيران السجاد والأسمدة المصنعة.

جـــدول (١٢)

حجم التجارة البينية بين مصر وإيران خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٤١٥.٥	٢٢٥.٢	٦٤٠.٧	١٩٠.٣	١٨٤.٥
٢٠٠٨	٣٣٢.٨	١٨٥.١	٥١٧.٩	١٤٧.٧	١٧٩.٨
٢٠٠٩	٤٨٦.٧	١٨٧.١	٦٧٣.٨	٢٩٩.٦	٢٦٠.١
٢٠١٠	٧٩٠.٣	٢٤٦.٧	١٠٣٧	٥٤٣.٦	٣٢٠.٣
٢٠١١	٥٥٠.٥	٢٠٧.٦	٧٥٨.١	٣٤٢.٩	٢٦٥.٢
٢٠١٢	٣٨٨.٠	٢٨٧.١	٦٢٥.١	١٠٠.٩	١١٧.٧
٢٠١٣	٢١٢.٦	٢٤٩.٧	٤٦٢.٣	(٣٧.١)	٨٥.١
٢٠١٤	١٥٣.٠	٦٦٨.٠	٨٢١.٠	(٥١٥.٠)	٢٣.٠
٢٠١٥	٤٨.٠	٢٨٩.٠	٣٣٧.٠	(٢٤١.٠)	١٦.٦
٢٠١٦	١٠٣.٠	١٨٠.٠	٢٨٣.٠	(٧٧.٠)	٥٧.٢
٢٠١٧	٧٨.٦	١٧٢.٤	٢٥١.٠	(٩٣.٨)	٤٥.٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

الجزء الرابع : العلاقات التجارية بين مصر ودول أمريكا اللاتينية الأعضاء بالمجموعة

١- العلاقات التجارية بين مصر والبرازيل .

تعتبر البرازيل الشريك التجاري الأول لمصر في أمريكا اللاتينية، وتحتل مصر المركز الثالث في الشراكة التجارية للبرازيل في القارة الأفريقية . وتعد مصر ثاني أكبر مستورد للحوم البرازيلية علي مستوي العالم. كما تعتبر البرازيل المدخل الرئيسي للصادرات المصرية إلى منطقة أمريكا اللاتينية لأنها أكبر قوة اقتصادية في المنطقة، كما أنها عضو أساسي مع كل من الأرجنتين والأورجواى والبراجواى في تجمع الميركسور . وتتمثل الاتفاقات التجارية بين مصر والبرازيل في الاتفاقيات الآتية **(وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨) :**

اتفاقية للتعاون التجاري عام ١٩٧٣،اتفاقية إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين البلدين عام ١٩٨٥، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة عام ١٩٨٦، مذكرة تفاهم في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعدين عام ١٩٩١، اتفاق للتعاون بين جمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد غرف التجارة البرازيلية عام ١٩٩١، اتفاق لإنشاء مجلس رجال أعمال مشترك بين البلدين عام ٢٠٠٣، مذكرة التفاهم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والوكالة البرازيلية للتعاون الدولي للتعاون الثلاثي في أفريقيا عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى بروتوكول تعاون بين غرفة القاهرة التجارية والغرفة العربية البرازيلية لزيادة العلاقات الاقتصادية وإقامة استثمارات بين البلدين عام ٢٠١٧م .

وقد شهدت العلاقات التجارية بين مصر والبرازيل في الآونة الأخيرة تحسناً ملحوظاً ويتضح ذلك من خلال إجمالي حجم التجارة الخارجية بين البلدين كما يوضحها الجدول رقم (١٣) :

جـدول (١٣)
حجم التجارة البينية بين مصر والبرازيل خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٥٦٢.٧	٦٥٨٤.٣	٧١٤٧	(٦٠٢١.٩)	٨.٥
٢٠٠٨	٦٨١.٣	٧٨٧٣.٢	٨٥٥٤.٨	(٧١٩١.٩)	٨.٦
٢٠٠٩	٢٤٩.٩	٦٨٧٠.٢	٧١٢٠.١	(٦٦٢٠.٣)	٣.٦
٢٠١٠	١١٩٤.١	٩٨٣٥.٢	١١٠٢٩.٣	(٨٦٤١.١)	١٢.١
٢٠١١	١٧٨٧.٢	١٤٣٤٠.٢	١٦١٢٧.٤	(١٢٥٥٢.٩)	١٢.٥
٢٠١٢	١٤٩٧.٠	١٧٩٦٤.٢	١٩٤٦١.٢	(١٦٤٦٧.٢)	٨.٣
٢٠١٣	١٣٣٣.٧	١٥٦٣٧.٤	١٦٩٧١.١	(١٤٣٠٣.٧)	٨.٥
٢٠١٤	١٢٣٠.٠	١٦٢٩٢.٠	١٧٥٢٢.٠	(١٥٠٦٢.٠)	٧.٥
٢٠١٥	٧٢٤.٠	٢٠٦٠٥.٠	٢١٣٢٩.٠	(١٩٨٨١.٠)	٣.٥
٢٠١٦	٩٥٩.٠	٢١٣٣٥.٠	٢٢٢٢٩٤	(٢٠٣٧٥.٠)	٤.٥
٢٠١٧	٨٦٤.٠	١٩٥٧٤.٠	٢٠٤٣٨.٠	(١٨٧١٠)	٤.٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (١٣) أن حجم التجارة البينية بين مصر والبرازيل في تزايد مستمر حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي ٧,١٤٧ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٢٠,٤٣٨ مليار جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو ١٩,٣% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح البرازيل دائماً نتيجة زيادة الواردات المصرية من البرازيل عن الصادرات إليها، حيث ارتفعت الصادرات المصرية للبرازيل من نحو ٥٦٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٨٦٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧م بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٥٣,٥ %مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من البرازيل من نحو ٦,٦ مليار جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ١٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٩٧% **(صندوق النقد الدولى ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨)** .

وتتركز أهم الصادرات المصرية إلى البرازيل في المواد الزراعية والسماد والجلود والأحذية والأرز والفحم والبترول . في حين تشمل الواردات المصرية من البرازيل اللحوم والدواجن والأعلاف والدخان واللبن وغيرها من السلع الأخرى **(النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٨)** .

٢- العلاقات التجارية بين مصر والأرجنتين .

تعد الأرجنتين الشريك التجاري الثاني لمصر في أمريكا الجنوبية بعد البرازيل، وقد تطورت العلاقات التجارية بين مصر والأرجنتين بشكل ملحوظ خلال فترة التسعينات وبخاصة بعد تعاونها مع مصر في إقامة المفاعل النووي المصري عام ١٩٩٧ وهو العام الذي ارتفعت فيه التجارة البينية بين البلدين بشكل كبير. وتتمثل الاتفاقات التجارية بين مصر والأرجنتين في الاتفاقيات الآتية **(وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨)** : اتفاق التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٧٦م ، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات عام ١٩٧٧، اتفاق تعاون بين إتحادي غرف التجارة عام ١٩٩٥، مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل الجوى عام ١٩٩٧، مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري عام ١٩٩٧، اتفاق تعاون بين مركز تنمية الصادرات المصرية وهيئة تنمية الصادرات الأرجنتينية عام ١٩٩٧، اتفاق تعاون بين إتحادي الصناعات في البلدين عام ١٩٩٨، اتفاق إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لرجال الأعمال عام ١٩٩٨، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الكهرباء والطاقة عام ١٩٩٨، اتفاق تعاون بين الاتحاد التعاوني المصري والاتحاد الاقتصادي العام في الأرجنتين عام ١٩٩٩، وأخيرا مذكرة تفاهم لتصدير الموالح المصرية للأرجنتين عام ٢٠٠٠م .

وفيما يلي بيان بحجم التجارة الخارجية بين مصر والأرجنتين كما يوضحها الجدول رقم (١٤) :

جـدول (١٤)
حجم التجارة البينية بين مصر والأرجنتين خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٤٢٧.٩	٤٥٦٨.٧	٤٩٩٦.٦	(٤١٤٠.٨)	٩.٤
٢٠٠٨	٥٩٥.٦	٥٥٣٢.٨	٦٤٩٢.٤	(٤٩٣٧.٣)	١٧.٣
٢٠٠٩	١٢٤.٨	٢٥٥٦.٢	٢٦٨١.٣	(٢٤٣١.٥)	٤.٩
٢٠١٠	١٤١.٣	٥٠٣١.٨	٥١٧٣.١	(٤٨٩٠.٤)	٢.٨
٢٠١١	٤٥.٠	١١٠٨٨.٨	١١١٣٣.٨	(١١٠٤٣.٧)	٠.٤
٢٠١٢	٣٥.٥	٧١٩٩.١	٧٢٣٤.٦	(٧١٦٣.٦)	٠.٥
٢٠١٣	٣٥٠.٩	١٠٧٧٨.٦	١١١٢٩.٥	(١٠٤٢٧.٧)	٣.٢
٢٠١٤	٤٣.٠	٨٥٧٩.٠	٨٦٢٢.٠	(٨٥٣٦.٠)	٠.٥
٢٠١٥	٣١.٠	١٠٦١٢.٠	١٠٦٤٣.٠	(١٠٥٨١.٠)	٠.٣
٢٠١٦	٧١.٠	٢٠٣٧١.٠	٢٠٤٤٢.٠	(٢٠٣٠٠.٠)	٠.٣
٢٠١٧	١٢٤.٦	١٦٤٢٨.٠	١٦٥٥٢.٦	(١٦٣٠٣.٤)	٠.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (١٤) أن حجم التجارة البينية بين مصر والأرجنتين في تزايد مستمر حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي ٥ مليار جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ١٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو ١٥,٦% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح الأرجنتين طوال فترة الدراسة نتيجة زيادة الواردات المصرية من الأرجنتين عن الصادرات إليها ، حيث انخفضت الصادرات المصرية للأرجنتين من نحو ٤٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ١٢٥ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٧٠,٨% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من الأرجنتين من نحو ٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٧م إلي نحو ١٦,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢٥٦,٥% **(صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨) .**

وتتركز أهم الصادرات المصرية للأرجنتين في الحديد والصلب والمواد الكيماوية وغزل القطن والأقمشة. في حين تشمل الواردات المصرية من الأرجنتين القمح واللحوم والورق والأسماك والدخان والزيوت وغيرها من السلع الأخرى **(النشرة السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠١٨).**

٣- العلاقات التجارية بين مصر والمكسيك .

تتميز مصر بعمق علاقاتها التجارية الواسعة مع المكسيك، حيث تعد المكسيك الشريك التجاري الثالث لمصر في أمريكا الشمالية بعد كل من البرازيل والأرجنتين في أمريكا الجنوبية، ويتضح ذلك من خلال زيادة الواردات المصرية من المكسيك بالمقارنة بدول المجموعة الأخرى مع انخفاض في الصادرات المصرية إليها. ويوضح الجدول رقم (١٥) حجم التجارة البينية بين البلدين .

جدول (١٥)

حجم التجارة البينية بين مصر والمكسيك خلال الفترة من (٢٠٠٧– ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان / السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٩٢٧.٦	٦١٢.٨	١٥٤٠.٤	٣١٤.٨	١٥١.٤
٢٠٠٨	١٥١٩.٣	٥٩٣.٣	٢١١٢.٦	٩٢٦.١	٢٥٦.١
٢٠٠٩	٣٦٢.٢	٤٠١.٧	٧٦٣.٩	(٣٩.٥)	٩٠.٢
٢٠١٠	٢٠٤.٦	٤٧٣.٠	٦٧٧.٦	(٢٦٨.٥)	٤٣.٢
٢٠١١	١٤٢.٢	٤٠٧.٩	٥٥٠.١	(٢٦٥.٨)	٣٤.٩
٢٠١٢	١١٦.٣	٣١٣.٦	٤٢٩.٩	(١٩٧.٢)	٣٧.١
٢٠١٣	١٥٣.٨	٣٦٢.٥	٥١٦.٣	(٢٠٨.٧)	٤٢.٤
٢٠١٤	١٦٢.٠	٣٥٦.٠	٥١٨.٠	(١٩٤.٠)	٤٥.٥
٢٠١٥	١٢٩.٠	٤٤٨.٠	٥٧٧.٠	(٣١٩.٠)	٢٨.٨
٢٠١٦	٥٢٥.٠	٦٤٧.٠	١١٧٢.٠	(١٢٢.٠)	٨١.١
٢٠١٧	٤٢١.٣	٧٢٦.٨	١١٤٨.١	(٣٠٥.٥)	٥٨.٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

ويتضح من الجدول رقم (١٥) أن حجم التجارة البينية بين مصر والمكسيك قد ارتفع من نحو ١,٥ مليار جنيه عام٢٠٠٧ إلى حوالي ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ ثم استمر في الانخفاض ليصل إلي نحو ٥٧٧ مليون جنيه عام ٢٠١٥ ثم ارتفع بشكل ملحوظ

ليصل إلى نحو ١,١ مليار جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو ١,٠٤% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح المكسيك طوال فترة الدراسة حيث تزيد الواردات المصرية من المكسيك عن الصادرات إليها بفارق كبير باستثناء عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ كان الميزان التجاري في صالح مصر. حيث انخفضت الصادرات المصرية للمكسيك من نحو ٩٢٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٤٢١,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٥٤,٦% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من المكسيك من نحو ٦١٢,٨ مليون جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ٧٢٦,٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٨,٦% (**صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨**) .

كما بلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين نحو ١٨,٤ مليار جنيه، منها ١٥,٢ مليار جنيه استثمارات مكسيكية في مصر تتركز في مجالات الاسمنت، والبترول، والمقاولات ، والتكنولوجيا وغيرها ، وتبلغ الاستثمارات المصرية بالمكسيك نحو ٣,٢ مليار جنيه لشركة " بيكو " للبترول .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية للمكسيك في الغاز الطبيعي والسولار ومواد البناء والملابس والرخام والسجاد والأسمدة. بينما تتركز أهم الواردات المصرية من المكسيك في كيماويات البناء والمواد الطبية البيطرية وقطع غيار السيارات والأمصال وخاصة المضادة لأنفلونزا الطيور .

٤- العلاقات التجارية بين مصر وفنزويلا .

تتمثل الاتفاقات التجارية بين مصر وفنزويلا في الاتفاقيات الآتية (**وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨**) : اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٨٨، واتفاقية التعاون السياحي عام ٢٠٠٠، ومذكرة التفاهم للتعاون في مجال الطاقة عام ٢٠٠٤. ويمثل حجم التجارة الخارجية بين مصر وفنزويلا نسبة ضئيلة، حيث تزيد الواردات المصرية من فنزويلا عن الصادرات إليها .

ويتضح من الجدول رقم (١٦) أن حجم التجارة البينية بين مصر وفنزويلا قد انخفض من نحو ٣٦٢,١ مليون جنيه عام٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٦٤,٧ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٢٦,٩% مقارنة بعام ٢٠٠٧ وهو ما يمثل نحو ٠,٢% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح فنزويلا طوال فترة الدراسة حيث تزيد الواردات المصرية من فنزويلا عن الصادرات إليها باستثناء عامي ٢٠١١، ٢٠١٣ كان الميزان التجاري في صالح مصر. حيث انخفضت الصادرات المصرية إلى فنزويلا من نحو ١٩,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٥,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٧٢,٧% مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين انخفضت الواردات المصرية من فنزويلا من نحو ٣٤٢,٣ مليون جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ٢٥٩,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٢٤,٣% (**صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨**) .

وتتركز أهم الصادرات المصرية لفنزويلا في الحديد والصلب والقطن والأدوية والمنسوجات . بينما تتمثل الواردات المصرية من فنزويلا في الدخان والأسماك والسيارات والأسمنت (**بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩**) .

جـــدول (١٦)

حجم التجارة البينية بين مصر وفنزويلا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	١٩.٨	٣٤٢.٣	٣٦٢.١	(٣٢٢.٥)	٥.٨
٢٠٠٨	٢٢.٦	٤٥٦.٥	٤٧٩.١	(٤٣٣.٨)	٥.٠
٢٠٠٩	١٤.٧	٣٠٠.٣	٣١٥	(٢٨٥.٦)	٤.٩
٢٠١٠	١٥.١	٢٧٢.٥	٢٨٧.٦	(٢٥٧.٤)	٥.٥
٢٠١١	٣٥.٠	٢٠.٧	٥٥.٧	١٤.٣	١٦٩.١
٢٠١٢	٢٩.٤	٢٩٠.٨	٣٢٠.٢	(٢٦١.٤)	١٠.١١
٢٠١٣	٢٠.١	١٧.١	٣٧.٢	٣.٠	١١٧.٥
٢٠١٤	٨.٠	٩٠.٠	٩٨.٠	(٨٢.٠)	٨.٩
٢٠١٥	٥.٠	٣٢٩.٠	٣٣٤.٠	(٣٢٤.٠)	١.٥
٢٠١٦	٦.٠	٢٧٢.٠	٢٧٨.٠	(٢٦٦.٠)	٢.٢
٢٠١٧	٥.٤	٢٥٩.٣	٢٦٤.٧	(٢٥٣.٩)	٢.١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

٥- العلاقات التجارية بين مصر وشيلى .

تعتبر التجارة البينية بين مصر وشيلي محدودة للغاية ولا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجموعة ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جـــدول (١٧)

حجم التجارة البينية بين مصر وشيلي خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٣٦.٤	٢٥٣.٧	٢٩٠.١	(٢١٧.٣)	١٤.٣
٢٠٠٨	٢٩.٧	٣٦١.٧	٣٩١.٤	(٣٣٢.٠)	٨.٢
٢٠٠٩	١٦.٥	١٢٢.٣	١٣٨.٨	(١٠٥.٨)	١٣.٥
٢٠١٠	٤٠٥.٠	٧٨.٠	٤٨٣.٠	٣٢٧.٠	٥١٩.٢
٢٠١١	٢٤٠.٣	١٨٤.٤	٤٢٤.٧	٥٥.٩	١٣٠.٣
٢٠١٢	١٥٦.٨	١٢٦.٣	٢٨٣.١	٣٠.٥	١٢٤.١
٢٠١٣	٤٦٣.٩	١٩٢.٢	٦٥٦.١	٢٧١.٧	٢٤١.٤
٢٠١٤	٥٩.٠	٨٢.٠	١٤١.٠	(٢٣.٠)	٧٢.٠
٢٠١٥	٦٥.٠	٢٣٨.٠	٣٠٣.٠	(١٧٣.٠)	٢٧.٣
٢٠١٦	٥٨.٠	١٥٠.٠	٢٠٨.٠	(٩٢.٠)	٣٨.٧
٢٠١٧	٨٦.٤	١٢٧.٦	٢١٤.٠	(٤١.٢)	٦٧.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

حيث يتبين من الجدول رقم (١٧) أن حجم التجارة البينية بين مصر وتشيلي محدود حيث بلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٩٠,١ مليون جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٦٥٦,١ مليون جنيه عام ٢٠١٣ ، ثم انخفض ليصل إلى نحو ٢١٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ وهو ما يمثل نحو ٠,٢٠% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح شيلي منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ وكذلك من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧ نتيجة زيادة الواردات المصرية من شيلي عن الصادرات إليها، حيث ارتفعت الصادرات المصرية إلى شيلي من نحو ٣٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٨٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٣٨,٩ %مقارنة بعام ٢٠٠٧. في حين انخفضت الواردات المصرية من شيلي من نحو ٢٥٣,٧ مليون جنيه عام٢٠٠٧ إلي نحو ١٢٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض سنوية تقدر بنحو ٤٩,٨% **(صندوق النقد الدولى ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨) .**

وتتركز أهم الصادرات المصرية إلى شيلي في المنتجات البتروكيماوية والمنسوجات والسجاد . في حين تشمل الواردات المصرية من شيلي المنتجات الوسيطة من النحاس ، والمواد الغذائية كالفاكهة ومنتجات الأسماك وغيرها **(النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٨) .**

٦- العلاقات التجارية بين مصر وجاميكا .

تعتبر التجارة البينية بين مصر وجاميكا محدودة جداً ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جـدول (١٨)

حجم التجارة البينية بين مصر وجاميكا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٠.٩	٠.٠	٠.٩	٠.٩	٠.٠
٢٠٠٨	٢.٠	٠.٠	٢.٠	٢.٠	٠.٠
٢٠٠٩	٠.٥	٠.٠	٠.٥	٠.٥	٠.٠
٢٠١٠	١.١	٠.٠	١.١	١.١	٠.٠
٢٠١١	١.٢	٠.٠	١.٢	١.٢	٠.٠
٢٠١٢	٢.١	٠.٢	٢.٣	١.٩	١٠٥٠
٢٠١٣	٢.٨	٠.٠	٢.٨	٢.٨	٠.٠
٢٠١٤	٤.٠	٠.٠	٤.٠	٤.٠	٠.٠
٢٠١٥	٣.٠	٠.٠	٣.٠	٣.٠	٠.٠
٢٠١٦	٨.٠	٠.٠	٨.٠	٨.٠	٠.٠
٢٠١٧	٦.٠	١.٠	٧.٠	٥.٠	٦٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

حيث يتبين من الجدول رقم (١٨) أن حجم التجارة البينية بين مصر وجاميكا محدود للغاية بل ويقترب من الصفر حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي أقل من مليون جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ٧ مليون جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ٠,٦% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح مصر دائماً نتيجة زيادة الصادرات المصرية إلى جاميكا عن الواردات منها ، حيث ارتفعت الصادرات المصرية إلى جاميكا من نحو ٠,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٦ مليون جنيه عام ٢٠١٧ . في حين بلغت الواردات المصرية من جاميكا نحو مليون جنيه عام ٢٠١٧م **(صندوق النقد الدولى ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨) .**

وتتمثل الصادرات المصرية لجاميكا في البترول والصناعات الخشبية والأرز والأدوية ، في حين تتمثل الواردات المصرية من جاميكا في الأسمنت ، والكاكاو والأثاث وغير ذلك من السلع (**النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، ٢٠١٧**) .

٧- العلاقات التجارية بين مصر وبيرو .

تتمثل الاتفاقات التجارية بين مصر وبيرو في الاتفاقيات الآتية : اتفاقية تعاون اقتصادي وفني عام ١٩٨٥، اتفاقية التعاون التجاري عام ١٩٧٦، اتفاقية تجارية لتشجيع وتنشيط التبادل التجاري عام ١٩٨٦، اتفاقية تشجيع السياحة عام ١٩٨٣، وأخيرا اتفاقية التفضيل التجاري والجمركي عام ٢٠٠٤. أما من ناحية العلاقات التجارية بين مصر وبيرو فإن هذه العلاقات يحكمها اتفاق ينص على أن تمنح كلا من الدولتين الدولة الأخرى شرط الدولة الأولى بالرعاية باستثناء المزايا الممنوحة للدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية التي تشترك فيها الدولتان (**وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠١٨**) .

ويعتبر التبادل التجاري بين مصر وبيرو ضئيل للغاية وينحصر في اتجاه واحد من جانب بيرو إلي مصر. حيث يتبين من الجدول رقم (١٩) أن حجم التجارة البينية بين مصر وبيرو محدود للغاية حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي ٤١,٧ مليون جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ١٣٣,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ٠,١٢% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين مصر وبيرو أن الميزان التجاري في صالح بيرو دائماً نتيجة زيادة صادرات بيرو إلى مصر عن الواردات منها ، حيث ارتفعت الصادرات المصرية إلى بيرو من نحو ١٣,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٥١,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٧ . في حين ارتفعت الواردات المصرية من بيرو من نحو ٢٧,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٨٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧ (**صندوق النقد الدولى ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨**) .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لبيرو في الرخام والجرانيت والسجاد ، في حين تتمثل الواردات المصرية من بيرو في الأصباغ الطبيعية والأسماك والأصواف وغير ذلك من السلع .

جـدول (١٩)

حجم التجارة البينية بين مصر وبيرو خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	١٣.٩	٢٧.٨	٤١.٧	(١٣.٩)	٥٠.٠
٢٠٠٨	١٤.٢	٣٤.٨	٤٩.٠	(٢٠.٦)	٤٠.٨
٢٠٠٩	١٠.٢	١٦.٩	٢٧.١	(٦.٧)	٦٠.٣
٢٠١٠	١٩.٠	٢٠.٤	٣٩.٤	(١.٤)	٩٣.١
٢٠١١	١٤.٥	٥٨.٢	٧٢.٧	(٤٣.٧)	٢٥.٠
٢٠١٢	٢٩.٨	٤٠.٢	٧٠.٠	(١٠.٤)	٧٤.١
٢٠١٣	٣٧.٠	٣٨.١	٧٥.١	(١.١)	٩٧.١
٢٠١٤	٣٣.٠	٤٨.٠	٨١.٠	(١٥.٠)	٦٨.٧٥
٢٠١٥	٢٦.٠	١٠٥.٠	١٣١.٠	(٧٩.٠)	٢٤.٨
٢٠١٦	٤٦.٠	٧١.٠	١١٧.٠	(٢٥.٠)	٦٤.٨
٢٠١٧	٥١.٢	٨٢.٤	١٣٣.٦	(٣١.٢)	٦٢.١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

٨- العلاقات التجارية بين مصر وكولومبيا .

ترتبط مصر وكولومبيا في المجال الاقتصادي بعلاقات متميزة، من خلال توقيع بعض الاتفاقيات أهمها اتفاق التجارة عام ١٩٨٠، واتفاق تعاون في مجال السياحة عام ٢٠١٥م ، واتفاق لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاق آخر لتشجيع وحماية الاستثمارات، ومذكرة تفاهم للمشاورات الثنائية في عام ٢٠١٢م ، وذلك في إطار العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين .

حيث يتبين من الجدول رقم (٢٠) أن حجم التجارة البينية بين مصر وكولومبيا محدود، حيث بلغ عام٢٠٠٧ حوالي ٦٢,٤ مليون جنيه وارتفع ليصل إلي نحو ١٤٩,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ٠,١٤% من إجمالي حجم التجارة الكلية لمجموعة دول الخمسة عشر مع مصر عام ٢٠١٧م .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين مصر وكولومبيا أن الميزان التجاري في صالح كولومبيا منذ عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧ باستثناء عام ٢٠١٣، حيث ارتفعت الصادرات المصرية إلى كولومبيا من نحو ٣٤,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٦٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٧. في حين ارتفعت الواردات المصرية من كولومبيا من نحو ٢٧,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ إلي نحو ٨٧,١ مليون جنيه عام ٢٠١٧م **(صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية ، ٢٠١٨)** .

وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى كولومبيا في السجاد ، وقطع غيار السيارات، والأثاث، والقطن والزجاج ، في حين تتمثل أهم الواردات المصرية من كولومبيا في المركزات الصناعية ، والزهور والمنتجات الجلدية وقطع غيار السيارات والبن ومنتجات التجميل .

جـدول (٢٠)
حجم التجارة البينية بين مصر وكولومبيا خلال الفترة من (٢٠٠٧- ٢٠١٧) بالمليون جنيه

بيان السنة	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	حجم التجارة الكلية	العجز أو الفائض في الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٧	٣٤.٨	٢٧.٦	٦٢.٤	٧.٢	١٢٦.١
٢٠٠٨	٣٣.٨	٣٢.٢	٦٦.٠	١.٦	١٠٥.٠
٢٠٠٩	٢٧.٥	١١.٦	٣٩.١	١٥.٩	٢٣٧.١
٢٠١٠	٣٥.٥	٩٧.٧	١٣٣.٢	(٦٢.٢)	٣٦.٣
٢٠١١	٨٣.٤	٩١.٩	١٧٥.٣	(٨.٥)	٩٠.٧
٢٠١٢	٥٥.٦	٨٢.٢	١٣٧.٨	(٢٦.٦)	٦٧.٦
٢٠١٣	١٢٢.٩	٧٧.٥	٢٠٠.٤	٤٥.٤	١٥٨.٦
٢٠١٤	٦٢.٠	٨٣.٠	١٤٥.٠	(٢١.٠)	٧٤.٧
٢٠١٥	٥٧.٠	١١٠.٠	١٦٧.٠	(٥٣.٠)	٥١.٨
٢٠١٦	٧٤.٠	٩٢.٠	١٦٦.٠	(١٨.٠)	٨٠.٤
٢٠١٧	٦٢.٤	٨٧.١	١٤٩.٥	(٢٤.٧)	٧١.٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (سنوات مختلفة) ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨م .

الجزء الخامس : القيود والمعوقات التي تواجه صادرات مصر إلي مجموعة دول الخمسة عشر

تواجه دول مجموعة الخمسة عشر ومنها مصر العديد من القيود والمشاكل الاقتصادية التي تعرقل مسيرتها في طريق التنمية، حيث تواجه هذه الدول أعباء اقتصادية بالغة تتمثل في كبر حجم المديونية الخارجية وضعف القاعدة الإنتاجية لها وعدم وجود

تنسيق في سياساتها الاقتصادية، بجانب غياب التوازن القطاعي الإنتاجي وتخلف الفن الإنتاجي وعدم ملاحقته لمسايرة التقدم التكنولوجي على مستوى العالم. كما تواجه هذه الدول العديد من المعوقات والصعوبات التي تؤثر سلبياً على مستوى كفاءة التجارة البينية لها .

بجانب ما سبق من العوامل والمعوقات التي تعرقل صادرات دول المجموعة للعالم الخارجي وكذلك فيما بين الدول أعضاء المجموعة، فإن هناك بعض المعوقات التي تعتري طريق الصادرات المصرية لدول مجموعة الخمسة عشر ومنها **(عبدالرحمن السحيباني ، ٢٠٠٨) :**

- زيادة درجات التشابه والتماثل بين الهياكل الإنتاجية لمصر وبعض دول المجموعة مما يؤدي إلي انخفاض حجم التبادل التجاري نتيجة عدم تخصص الدولة في منتج معين ذو ميزة نسبية تميزه عن المنتجات الأخرى وبالتالي أدى ذلك لتقليص حجم التجارة البينية لدول المجموعة .
- ارتفاع أسعار بعض السلع المصرية المصدرة وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية سواء من ناحية السعر أو الجودة .
- الآثار السلبية التي تمخضت عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والتي أثرت بشكل كبير على صادرات وواردات دول المجموعة ومنها مصر والتي قد تستمر آثارها فترة طويلة .
- قيام بعض دول المجموعة باتخاذ إجراءات مشددة على الواردات من السلع الزراعية في إطار القيود غير التعريفية التي تتبناها بعض دول المجموعة وضرورة الحصول على تصاريح بالتصدير لأسواق دول المجموعة مما يستلزم وقتاً طويلاً .
- ارتفاع أسعار النولون البحري بين مصر ودول المجموعة في آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك نتيجة لعدم توافر خطوط ملاحية بشكل منتظم بين مصر وغالبية دول المجموعة
- عدم توافر المعلومات الكافية بين مصدري ومستوردي دول المجموعة عن الإنتاج المصري وجودته وذلك بسبب عدم الرغبة من جانب المصدر المصري في التعامل مع أسواق بعض دول المجموعة وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية ودول آسيا أو المشاركة في المعارض التي تقام على أراضي هذه الدول نظراً للتباعد الجغرافي في المسافات بين مصر وهذه الدول .
- ضعف الجهود المصرية التسويقية لفتح مكاتب وأسواق تنشيط للصادرات المصرية في هذه الدول بجانب عدم وجود ممثلين تجاريين لمصر بهذه الدول .
- الترتيبات والاتفاقيات الثنائية ووجود علاقات تجارية تفضيلية بين بعض الدول الأفريقية ودول جنوب أفريقيا وضعف المشاركة المصرية في الأسواق الأفريقية بجانب ارتفاع تكاليف النقل الجوي والبحري بين مصر وأفريقيا أدى إلي عرقلة الصادرات لهذه الدول .
- تغلب الطابع البيروقراطي والإجراءات الروتينية المعقدة على أسواق بعض دول المجموعة مما أدى إلي قيام المصدريين المصريين بالبحث عن أسواق أخرى تتسم بالمرونة وعدم التعقيدات الإدارية .
- عدم مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة في عمليات إنتاج السلع المصرية وافتقار الكثير من هذه المنتجات من حيث النوعية للمواصفات القياسية ومعايير الجودة الشاملة أدى إلي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

- توجيه الصادرات والواردات المصرية لبعض الدول العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث نجد الجزائر تعد من أفضل دول مجموعة الخمسة عشر من حيث المعاملات التجارية مع مصر، لذلك فإنه من الضروري العمل على تنشيط الصادرات المصرية إليها وزيادة درجات التعاون الاستثماري والاقتصادي والمشروعات المشتركة معها وضرورة الاهتمام بأسواقها .

الجزء السادس : نتائج وتوصيات البحث

من خلال دراسة العلاقات التجارية والتجارة البينية بين مصر ودول المجموعة يمكن استخلاص النتائج الآتية :

- بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر مع دول المجموعة عام ٢٠٠٧ حوالي٤٧ مليار جنيه ثم تزايدت من عام إلى أخر حتى بلغت نحو ١٠٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧م ، وهو ما يمثل نحو ١١,٣% من إجمالي التجارة الخارجية المصرية ككل .
- بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول المجموعة نحو ١٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ثم ارتفع ليصل إلى نحو ١٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧ ، وهو ما يمثل نحو ١٠,٣% من إجمالي الصادرات المصرية، وتعتبر هذه النسبة محدودة وضئيلة للغاية .
- بلغ إجمالي واردات مصر من دول المجموعة نحو ٣٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧م ثم تزايدت بشكل ملحوظ إلى نحو ٨٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧م .
- ترتب على تزايد الواردات المصرية من دول المجموعة تسجيل عجز في الميزان التجاري المصري لصالح دول المجموعة ككل بقيمة ١٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٧م ثم استمر العجز في الارتفاع ليصل إلى نحو ٦٧,٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧ نتيجة تراجع نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات من دول المجموعة من ٥٥,٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢,٣% عام ٢٠١٧م .
- تتمثل أهم الصادرات المصرية لدول المجموعة في المواد الخام والسلع نصف المصنعة ونظراً لعدم وجود سلع تامة الصنع في هيكل الصادرات المصرية فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي انخفاض قيمة الصادرات المصرية لدول المجموعة .
- تتمثل أهم الواردات المصرية من دول المجموعة في القمح ، الخشب والورق ، والزيوت والدهون النباتية والمنتجات الحديدية، أي أن السلع الزراعية والسلع الوسيطة ونصف المصنعة تعتبر السمة الغالبة على هيكل الواردات المصرية من دول المجموعة .
- بالنسبة للتبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة تعتبر الهند والبرازيل وماليزيا والجزائر والأرجنتين وإندونيسيا من أهم الشركاء التجاريين لمصر بين دول المجموعة ، وهذا يعني تركيز تجارة مصر مع عدد محدود من دول المجموعة سواء من ناحية الصادرات أو الواردات .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مساهمة مصر في التجارة الخارجية لدول المجموعة مازالت محدودة للغاية ، وهذا ما يؤكد ضرورة العمل على تشجيع الصادرات المصرية لدول المجموعة وبخاصة الدول التي لا تحظى بالقدر الكافي من المعاملات التجارية مع مصر وهي غالبية دول المجموعة والتي يمكن من خلال المقترحات الآتية دعم وتنشيط التبادل التجاري معها :

- ضرورة العمل على خفض الواردات المصرية من دول المجموعة التي تعاني مصر من عجز في الميزان التجاري معها والعمل على زيادة الصادرات المصرية إلي باقي دول المجموعة التي تكاد تنعدم معها المعاملات التجارية.
- العمل على تشجيع دول المجموعة على زيادة استثماراتها في مصر من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية على غرار ما هو متبع مع الهند وماليزيا ومصر .
- إمكانية التعاون الاقتصادي وعقد الاتفاقيات التجارية ومنح التسهيلات من أجل العمل على زيادة الصادرات المصرية لدول المجموعة من خلال الاتفاقيات المشتركة التي تم التصديق عليها في اجتماعات القمة للمجموعة .
- الاستفادة من الخبرات والمهارات المتوافرة لدى بعض دول المجموعة في المجالات الاقتصادية المختلفة وبخاصة الدول التي حققت طفرات اقتصادية هائلة في آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا .
- التنسيق والتعاون بين الغرف التجارية لدول المجموعة من أجل دعم سبل التعاون وتنشيط العلاقات التجارية وزيادة حجم التجارة البينية بين دول المجموعة .
- ضرورة تركيز دول المجموعة على المشروعات المشتركة وبخاصة التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية محتملة في ظل تحديات العولمة الاقتصادية .
- العمل على اتخاذ دول المجموعة مواقف موحدة في كافة المحافل والمنظمات والتكتلات الاقتصادية وبخاصة منظمة التجارة العالمية من أجل توحيد الرأي في المفاوضات التجارية فيما يتعلق بتحرير التجارة وإزالة القيود التي تعوق تدفقها وحرية حركتها .

المراجـــع

١. بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ ، القاهرة .
٢. تقرير التنمية في العالم (٢٠١٨) ، سنوات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠١٧) .
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوي الإحـــصائي ، ســـنوات مختلفة ، القاهرة .
٤. صندوق النقد الدولي (٢٠١٧) ، الإحصاءات المالية والنقديـــة ، ســـنوات مختلفـــة (٢٠٠٤-٢٠١٦) .
٥. عبدالجابر خلاف (١٩٩٧) ، العلاقات التجارية لمصر والتكتلات الاقتصادية الدولية المؤتمر العلمي السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة .
٦. عبدالرحمن السحيباني (٢٠٠٨) ، تحرير التبادل التجاري العربي ، الندوة العربيـــة للتجارة والاستثمار ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة .
٧. عـــزت قنـــاوي (٢٠١٦) ، التجارة الدولية ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الفيـــوم ، ص ١٨٥ .
٨. علـــي لطفـــي (٢٠٠٧) ، رؤوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل اقتـــصادي عربي ، المؤتمر العلمي السادس والعشرين للاقتـــصاديين المـــصريين ، الجمعيـــة المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة .
٩. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، ســـنوات مختلفـــة (٢٠٠٤-٢٠١٦) .
١٠. الهيئـــة العامـــة للاســـتعلامات (٢٠١٨) ، مجموعـــة الـــ ١٥ ، القـــاهرة ، ص ص ٨-١٠.
١١. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة السنوية للتجارة الخارجيـــة ، ســـنوات مختلفة ، القاهرة .
١٢. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، بيانات الموازين التجارية لدول مجمـــــــوعة الـــ١٥ ، القاهرة .
١٣. وزارة الخارجية المصرية (٢٠١٨) ، الاتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـــ١٥، القاهرة .
١٤. يوسف إبراهيم كمال السيد (٢٠١٢) ، التعاون الاقتصادي المصري- الإيراني فـــي ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، كليـــة التجـــارة ، قـــسم الاقتصاد ، جامعة عين شمس .
15. World Bank (2016): World Development Indicators.
16. World Bank (2017): World Development Report.
17. World Bank (2018): Global Development Finance.